وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ٢٥٩٨٥
التاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٥
الإحالة شركات

مديرية التنمية الإدارية
الرقم ٤٦١٩
التاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٥
اسم الدائرة شركات

السيدة ربا
الأستاذ جورجيت
لدعوة الأعضاء
٢٠٢٢/٥/٢٥

محضر اجتماع

الهيئة العامة غير العادية

لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع.

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق لـ 2022/05/25 في قاعة الأمويين – فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق عدد المرات المحدد وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2022/05/08 و 2022/05/09 وفقاً للشكل التالي:

1- الموقع الرسمي لصحيفة الوطن العدد رقم 3726 – 3727.

2- الموقع الرسمي لصحيفة تشرين العدد رقم 563 – 564.

وبناءً على الكتاب رقم (324/OG/CEO/22) تاريخ 2022/05/09 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (323/OG/CEO/22) تاريخ 2022/05/09 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (123330941 سهم) وتشكل ما نسبته 74.75% وأسهم بالوكالة وعددها (4708572) سهماً وتشكل ما نسبته 2.85% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (128039513) سهم تشكل ما نسبته 77.60% (وفق جدول الحضور المرفق).

٢٥ أيار ٢٠٢٢

كما حضر هذا الاجتماع السادة ربا عساف وجورجيت النصر مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (2642/7550) تاريخ 2022/05/22 كما حضر كل من السادة ربى محمد وعلي سلطان و نادر المنصور مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/2372/ص) تاريخ 2022/5/17، وكما حضر كل من السيد وائل يوسف ونور بدوي مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(524/ص-إ.م) تاريخ 2022/05/15، وحضر الاجتماع السيد مجد الدين الشهوان مدقق حسابات الشركة.

صورة طبق الأصل

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد وبصفته مناب عن السيد إسماعيل محمد مندني العمادي والسيدة رغد معصب وبصفتها منابه عن السيد محمد عبد العزيز الأصمخ والسيد ليون زكي وبصفته مناب عن السيد سالم عنزان النعيمي والسيد ماهر زين وبصفته مناب عن السيد وليد موريس عبد النور، كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك – السيد نضال غضيان النصراوين.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد حيث قام بتسمية كل من السيدين نبيل ظماط وإلياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي الأستاذ رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن العام 2021 وخطة العمل للسنة المالية 2022.
2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2021.
3- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2021 والمصادقة عليها.
4- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.
5- اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2021/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 10% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 18.15 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.
6- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.
7- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
8- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتفويض المجلس بتحديد تعويضات وبدلات المجلس.
9- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
10- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
11- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أولاً -سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2021 وخطة العمل للسنة المالية 2022 ومناقشته والمصادقة عليه:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2021، وخطة العمل للسنة المالية 2022.

استمرت التحديات المحلية والإقليمية خلال عام 2021، إضافة إلى الاضطرابات غير المسبوقة على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا التي غيرت نمط حياتنا اليومية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وشكلت العديد من التحديات الاقتصادية واللوجستية والتغيرات المؤقتة والدائمة، وأثبت البنك جاهزيةً عاليةً في المحافظة على استمرارية أعماله وأنشطته ووفائه بالتزاماته اتجاه العملاء ومختلف الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي أثبت صلابةً في ركائزنا الاستراتيجية.

قام البنك خلال عام 2021، وللمرة الأولى، برفع رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 10% وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين والحصول على موافقة الجهات الوصائية والرقابية، حيث أصبح رأس المال 16.5 مليار ليرة سورية.

علاوة على ذلك، حافظ البنك على مسار النمو وتحقيق نتائج إيجابية بخطى مدروسة وثابتة وبإدارة حصيفة لجميع المخاطر وممارسات الحوكمة الرشيدة التي تعد نهجاً متكاملاً وشاملاً لإدارة وتنظيم بيئة العمل وتطوير الأعمال وتنفيذ العمليات ووضع إجراءات الرقابة الداخلية، وانعكس ذلك بشكل إيجابي وجوهري على نجاح البنك ونتائج أعماله واستدامته على المدى الطويل.

حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت 8.7 مليار ليرة سورية مقابل 3.7 مليار ليرة سورية في العام السابق، وبنسبة نمو 133%، وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والتي بلغت 206.2 مليار ليرة سورية، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحقيق نمو في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 133% مقابل نمو في إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 124%.

ورغم ازدياد حدة المنافسة في القطاع المصرفي واستمرار الظروف الاقتصادية القاسية، فقد استطاع البنك تعزيز تواجده، وازدادت ثقة العملاء بالبنك الأمر الذي انعكس على نمو الودائع بنسبة 86% حيث بلغت إجمالي الودائع 93 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2021 مقابل 49.9 مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق، كما نمت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 111% لتبلغ 26.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2021 مقابل 12.5 مليار في نهاية العام السابق.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك بالمحافظة على قاعدته الرأسمالية المتينة وتدعيمها حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 241% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما بلغت نسبة السيولة 325% وهي تفوق النسب المحددة من مصرف سورية المركزي.

والتزاماً باستراتيجية البنك، عملت الإدارة التنفيذية بدعم من مجلس الإدارة على تعزيز إدارة المخاطر ومراجعة السياسات والإجراءات وتبسيطها دون الإخلال بالجوانب الرقابية، بالإضافة إلى المحافظة على مستويات مؤشر الكفاءة التشغيلية والذي بلغ 33% خلال عام 2021 مقابل 31% لعام 2020.

انطلاقاً من إدراك أهمية تعزيز قدرة البنك على التعامل مع أية ظروف ضاغطة، فقد تم اعتماد خطط مدروسة لعام 2022 تمتاز بالمرونة وفق التغيرات الاستثنائية وتتوخى أقصى درجات الحيطة واليقظة أساسها ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال أفضل فرص العمل والاستثمار، حيث تعتمد الخطة بشكلٍ أساسي على:

أ- المحافظة على جودة المحفظة ومتابعة الديون غير العاملة.

ب-تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.

ت-المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.

ث-تعزيز وتحسين الدخل من غير الفوائد.

ج- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن العام 2021 وخطة العمل للسنة المالية 2022.

ثانياً -سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2021 ومناقشته والمصادقة عليه:

تقدم السيد مجد الدين الشهوان بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية من كافة النواحي الجوهرية المقدمة من مجلس الإدارة وإلى توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أكد التقرير على انسجام البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأنها تظهر بعدالة المركز المالي للبنك وأوصى الهيئة العامة بقبول الميزانية والحسابات (البيانات المالية عن عام 2021) وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات

ثالثاً -مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2021 والمصادقة عليها:

عرض السيد رئيس الهيئة العامة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك حيث تقدم الرئيس التنفيذي للبنك السيد نضال النصراوين بتحليل مفصل عن نتائج الأعمال لعام 2021، حيث أظهرت البيانات المالية أن البنك حقق أرباح صافية للعام 2021 بعد الضريبة والمخصصات واستبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنيوي بلغت 8,654,146,980 ثمانية مليارات وستمائة وأربعة وخمسين مليون ومائة وست وأربعون ألفاً وتسعمائة وثمانين ليرة سورية

حيث أوضح أن الأرباح ارتفعت مقارنة بالعام 2020 الذي أظهر ربحاً صافياً قدره 3.7 مليار ليرة سورية لعام 2020.

كما ارتفعت حقوق الملكية بمقدار 215 مليار ليرة سورية وبمعدل 101% حيث بلغت 426.9 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2021، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 241.09%.

في حين نمت أرصدة ودائع العملاء بمعدل 86% حيث بلغت 93 مليار ليرة سورية في نهاية العام.

وتطبيقاً للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، فقد تم استرداد مخصصات بقيمة 32.9 مليون ليرة سورية، علماً أنه لم يتم تعثر أي عميل من عملاء التسهيلات الائتمانية خلال عام 2021، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 40% وبنسبة تغطية 100%.

بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء 28.5%، كما بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 57% وبكافة العملات 325%.

كما عرض السيد الرئيس التنفيذي للوضع التنافسي للبنك مقارنة مع القطاع المصرفي في سورية.

وبعد انتهاء عرض وتحليل نتائج الأعمال، ناقشت الهيئة العامة ما يأتي:

سأل المساهم الدكتور وليد الأحمر عن إمكانية التوسع بكفاية رأسمال الشركة، وحقوق الملكية وإعادة دراسة التوسع الجغرافي والمحفظة الائتمانية، كما أوضح أن الهيكل التنظيمي يجب أن يضم الهيئة العامة للبنك ورفع نسبة توزيع الأرباح.

سأل الدكتور عمر الحسيني عن إمكانية تحسين صافي الدخل للبنك بطرق أخرى غير الفوائد كالتأمينات والحوالات، وسأل تكون نسبة توزيع الأرباح أقل.

سأل الدكتور خليل الخشة عن الديون غير المنتجة ومعالجتها وأن تكون توزيع الأرباح بنسبة أكبر.

سأل المساهم السيد إبراهيم طرحها نسبة توزيع الربح وسبب انخفاض تلك النسبة، وعن إمكانية قيام البنك بتأسيس شركات استثمار.

سأل المساهم السيد ربحي الأحمر عن إمكانية البنك بالتوسع بمنح القروض.

سأل السيد أنور قسام عن نصاب الهيئة العامة كما أشار إلى إمكانية وصول التقرير لأعضاء الهيئة العامة.

سأل المساهم الدكتور زياد زنبوعة عن كفاءة العمل والمنافسة السوقية للبنك وذلك من خلال ايداعات البنك لدى المصارف والدخل التشغيلي وأن صافي التسهيلات منخفض واجمالي الودائع.

سأل المساهم الدكتور نبيل سكر عن خطة البنك في تخفيض الديون غير المنتجة.

حيث قام السيد الرئيس التنفيذي بتقديم الإجابة على تساؤلات المساهمين:

- إن نسبة توزيع الأرباح تم اقتراحها من قبل مجلس الإدارة بتلك النسبة وتدوير باقي الأرباح.
- بخصوص التوسع في محفظة القروض يكون بالنسبة لحجم الودائع ويقوم البنك بالعمل وفق الأصول المصرفية.
- يقوم البنك بدراسة التوسع الجغرافي وفق احتياجات السوق المحلية.
- لا يمكن للبنك تأسيس شركات قابضة كونه مصرف تقليدي وليس مصرف إسلامي وأن القانون لا يسمح بذلك.
- بخصوص الودائع الخارجية منتجة وتحقق عائدات للبنك كما يتم العمل على التوسع المحفظة الداخلية من خلال خطة التوظيف
- أوضح أن البنك يقوم بمعالجة الديون غير المنتجة عبر المطالبات القضائية ومن خلال حلول محاسبية وأن نسبة الدين بقيت كما هي دون زيادة بعدد العملاء المتعثرين سعياً من المصرف لمتابعة الديون غير المنتجة.
- بين رئيس الجلسة أن نصاب الهيئة العامة هو 75% من رأسمال البنك كونها هيئة عامة غير عادية.

تحفظ المساهم الدكتور زياد زنبوعة الذي يملك أسهم تبلغ 1540 سهم على أتعاب مدقق الحسابات للعام 2021.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية للبنك للعام 2021.

رابعاً -<u>اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق احكام القوانين المطبقة</u>:

تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2021 بمبلغ /960,735,928/ ل.س فقط تسعمائة وستون مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص لعام 2021 بمبلغ /960,735,928/ ل.س فقط تسعمائة وستون مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرون ليرة سورية، حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.

حيث أصبح مجموع الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص يعادل 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد أرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2021 في الإيضاح رقم (22).

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين احتياطي قانوني للعام 2021 بمبلغ /960,735,928/ ل.س فقط تسعمائة وستون مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وتسعمائة

وثمانية وعشرون ليرة سورية، وتكوين احتياطي خاص لعام 2021 بمبلغ /960,735,928/ ل.س فقط تسعمائة وستون مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرون ليرة سورية.

خامساً -اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2021/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 10% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 18.15 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك:

بين رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة اقترح زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة المشار إليها في ميزانية 2021 وأن النسبة المقترحة لزيادة رأس المال هي 10% من رأس مال البنك المدفوع بالكامل على أن يتم تدوير المبلغ المتبقي من الأرباح ضمن الأرباح المتراكمة المحققة وقد خاطب البنك الجهات الرقابية للحصول على الموافقات اللازمة لإدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال والتي اكدت على ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة لجهة رفع رأسمال البنك ولا سيما أن البت النهائي بالموضوع يعود إلى مجلس النقد والتسليف وان تنفيذ ذلك لابد له من استكمال موافقات الجهات الرقابية ذات الاختصاص وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للبنك بزيادة رأسمال الشركة بمقدار مليار وستمائة وخمسون مليون ليرة سورية عبر ضم جزء من الأرباح المتراكمة (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال البنك ليصبح ثمانية عشر مليار ومئة وخمسون مليون ليرة سورية وتفويض مجلس الإدارة بمتابعة إجراءات تعديل النظام الأساسي بالتنسيق مع كافة الجهات الرقابية ذات الصلة.

سادساً -المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021:

بين رئيس الجلسة أنه ووفق ما جاء في نص المادة 2/156 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاط الشركة وفعاليتها وأن بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة في معرض ممارستهم لأعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بلغت /83,333,400/ ليرة سورية كتعويضات حضور دون أن يكون ضمن هذه المبالغ أي مكافآت مالية لأي من السادة أعضاء مجلس الإدارة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (29) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (32) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

سابعاً -إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2021.

ثامناً -انتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة الى وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد بدلاً عن مجلس الإدارة المنتهية ولايته، واستعرض الخطوات التي قام بها مجلس الإدارة الحالي وبعضاً من الاعمال والانجازات التي حققها المجلس الحالي والتي تظهر جلياً من خلال البيانات المالية المشار إليها كما توجه بالشكر إلى السادة أعضاء المجلس على ما بذلوه من جهود ومتابعة حثيثة في إدارة أمور المصرف.

وأشار أنه ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، تم نشر إعلان في صحيفتين يوميتين ليومين متتاليين، للراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

اسم الجريدة	التاريخ	رقم العدد	رقم الصفحة
البعث	الأحد 2022/02/06	495	1
الوطن	الأحد 2022/02/06	3665	3
البعث	الاثنين 2022/02/07	496	1
الوطن	الاثنين 2022/02/07	3666	3

وأوضح أن لجنة الترشيحات والمكافآت في المصرف اطلعت على طلبات وملفات المرشحين وبعد دراسة الطلبات ومدى تطابقها مع الأنظمة والتعليمات ذات الصلة رفعت الطلبات الموافق عليها من قبل اللجنة الى مصرف سورية المركزي أصولاً حيث تمت الموافقة النهائية على المرشحين بموجب كتاب مصرف سورية المركزي رقم 16/1156/ص تاريخ 2022/03/10.

وعرض السيد رئيس الهيئة العامة أسماء السادة المرشحين المقبولين لعضوية مجلس الإدارة وهم السادة:

1- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد إسماعيل محمد مندنى العمادي.
2- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد يوسف علي درويش
3- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد ولد موريس عبد النور.
4- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد محمد عبد العزيز الأصمخ.
5- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد سالم عنزان النعيمي.
6- مؤسسة التأمينات الاجتماعية يمثلها السيد يحيى صديق أحمد
7- مصرف التوفير تمثله السيدة رغد جرجي معصب.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

8- السيدة هيفاء أحمد يونس بصفتها الشخصية.

9- السيد مرهف رامي نزهه بصفته الشخصية.

10-السيد زيد طلال الخوري بصفته الشخصية.

11-السيد عيسى ميشيل الشامي بصفته الشخصية.

12-السيد سليمان جورج يعقوب بصفته الشخصية.

13-السيد نبيل محمد شفيق سكر بصفته الشخصية.

14-السيد سومر كمال معلا بصفته الشخصية.

وبين أنه ووفق تعليمات وتوجيهات السادة مصرف سورية المركزي الموجهة إلى المصرف عبر الكتب والمراسلات الخاصة بالمرشحين المقبولين وتصنيفاتهم ضرورة مراعاة القرارات الصادرة عن السادة مجلس النقد والتسليف وخاصة قراره رقم 489/م ن /ب 4 لعام 2009 أحكام دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية والتي جاء فيها تعريف العضو المستقل على أنه العضو (بصفته الشخصية أو ممثلاً للشخص الاعتباري) الذي لا يربطه بالمصرف إي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توافرها في العضو المستقل أن لا يتم انتخاب العضو المستقل لأكثر من دورتين وأكد بهذا الصدد على تعميم مصرف سورية المركزي رقم)2917/م/1 لعام 2009 الذي تضمن النص صراحة على اعتماد قاعدة عدم انتخاب العضو المستقل لأكثر من دورتين متتاليتين واشترط الانقطاع لمدة دورتين على الأقل حتى يتمكن المصرف من إعادة انتخابه كعضو مستقل مرة أخرى .

وعليه شرح رئيس الهيئة على السادة المساهمين الحضور ضرورة مراعاة ذلك عند اجراء العملية الانتخابية ليكون من بين السادة الأعضاء الجدد ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل وبين تصنيف كل واحد من السادة المساهمين الموافق عليهم من قبل مصرف سورية المركزي ووفق تصنيفه في كتابه رقم 16/1156/ص تاريخ 2022/3/10 السادة المصنفين كمستقلين هم:

1- السيد مرهف نزهة

2- السيد زيد الخوري

3- السيد عيسى الشامي

4- السيد سليمان يعقوب

5- السيد سومر معلا

6- السيد نبيل سكر

وبعد ذلك دعا الرئيس السادة المساهمين الحضور التصويت السري، وكنتيجة فرز أصوات المقترعين، أظهرت نتيجة الانتخابات النهائية حسب الترتيب وبعد التدقيق النهائي ووفق الجدول أدناه:

أ- بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) 140462642 سهم.

ب-المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 140188788 سهم

ت-مصرف التوفير 140254721 سهم

ث-السيدة هيفاء أحمد يونس بصفتها الشخصية 139069911 سهم

ج- السيد مرهف رامي نزهه بصفته الشخصية 140223055 سهم

ح- السيد زيد طلال الخوري بصفته الشخصية 140154977 سهم

وبالتالي تكون نتيجة الانتخاب وبالاقتراع السري آلت عضوية مجلس إدارة شركة بنك قطر الوطني سورية لولاية مجلس الإدارة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ 2022/5/25 للسادة المرشحين التالية أسمائهم:

بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد إسماعيل محمد مندنى العمادي.

1- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد يوسف علي درويش

2- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد وليد موريس عبد النور.

3- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد محمد عبد العزيز الأصمخ.

4- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد سالم عنزان النعيمي.

5- مؤسسة التأمينات الاجتماعية يمثلها السيد يحيى صديق أحمد

6- مصرف التوفير تمثله السيدة رغد جرجي معصب.

7- السيدة هيفاء أحمد يونس بصفتها الشخصية.

8- السيد مرهف رامي نزهه بصفته الشخصية.

9- السيد زيد طلال الخوري بصفته الشخصية.

تاسعاً -<u>انتخاب مدقق الحسابات لعام 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته</u>:

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد قحطان السيوفي مرشحاً وحيداً لذلك.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد قحطان السيوفي مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2022 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

عاشراً -<u>الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة</u>:

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 جاء صراحة على أنه " لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة "

ونظراً ان عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني_ سورية في مجال القطاع المصرفي داخل سورية وخارجها على سبيل المثال مصرف التوفير كعضو في مجلس الإدارة فكان لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع بالترخيص إلى أعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

حادي عشر -<u>المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق:</u>

أوضح السيد رئيس الجلسة أنه وبهذا الخصوص وبموجب المرسلات الجارية بين البنك ومصرف سورية المركزي صدر مؤخراً عن مجلس النقد والتسليف في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2022/02/02 القرار رقم 11/م ن تاريخ 2022/02/08 المتضمن المقترحات حول الخدمات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق بموجب اتفاقية الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية المبرمة مع بنك قطر الوطني – سورية وذلك اعتباراً من 2015 ولغاية 2021/12/31 والذي ينص على ما يلي:

المادة 1-أخذ العلم بالخدمات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق بموجب اتفاقية الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية المبرمة مع بنك قطر الوطني – سورية وذلك اعتبارا من 2015/01/01 ولغاية 2021/12/31. وعدم وجود ما يحول دون تقديمها.

المادة 2-أخذ العلم بكافة النفقات المترتبة على بنك قطر الوطني – سورية إلى بنك قطر الز

وطني ش.م.ع.ق لقاء الخدمات المقدمة وفق الاتفاقية المبرمة بينهما عن الفترة من 2015/01/01 ولغاية 2021/12/31.

المادة 3-يلتزم بنك قطر الوطني – سورية بعرض الخدمات المقدمة فعلياً من قبل بنك قطر الوطني على الهيئة العامة للمساهمين خلال أول اجتماع لها وبيان كافة النفقات المترتبة عليها خلال الفترة المذكورة ضمن المادة /1/ أعلاه.

المادة 4-يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤولية عدالة النفقات المسددة لقاء الخدمات المقدمة بموجب الاتفاقية المبرمة والتحقق من

الخدمات المقدمة فعلياً من قبل بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق خلال الفترة المذكورة ضمن المادة /1/ أعلاه.

كما بين رئيس الجلسة أن السادة بنك قطر الوطني قدما كافة الخدمات والدعم الفني اللازم لبنك قطر الوطني سورية خلال المدة المشار إليها ضمن أطر اتفاقية التعاون الموافق عليها من قبل مصرف سورية المركزي وكان ذلك بشكل مجاني طول تلك الفترة.

كما بين السيد رئيس الجلسة انه ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن عام 2022-2023 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ولاحقاً لقرار مجلس النقد والتسليف المبين أنفاً وعلى اعتبار أن المستشار سيقدم عدة خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات التالية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.

2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك بتزويدها للمستشار.

3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.

4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.

5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

7) يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

ونظراً إلى الحاجة إلى استمرار العمل بالاتفاقية القائمة المشار إليها ووفق ما هو ورد بها من احكام وشروط.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص الاتفاقية وتعديلها وتوقيعها أو تمديد العمل بها وكل ما ينشأ ويتفرع عن ذلك.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة غير العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من صباح يوم الأربعاء الموافق 2022/05/25.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مراقب التصويت

مراقب التصويت

رقم الوارد: 591
التاريخ: 2022 / 05 / 25
سوق دمشق للأوراق المالية

مدون وقائع الجلسة

رئيس الهيئة العامة غير العادية

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

صورة طبق الأصل
٢٥ أيار ٢٠٢٢